TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/39(2)/SC.1/L.2
25 March 1993
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الثاني
جنيف ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣
البند ٣ من جدول الأعمال

اللجنة الاولى للدورة

سياسات التجارة والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي: إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لها

استنتاجات متفق عليها للجنة الاولى للدورة

وفقا للفقرة ١٣٨ من التزام كرتاخينا ناقشت اللجنة الأولى للدورة قضايا تتصل بإصلاحات السياسات الاقتصادية والتجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لها ، وأثرى كثيرا من المناقشات عروض فرادى البلدان . كما أجرت اللجنة مناقشات غير رسمية لتبادل وجهات النظر والافكار مع كبار المسؤولين والخبراء في هذا المجال .

وظهر خلال المناقشات تلاقٍ واسع في وجهات النظر بشأن الاستنتاجات التالية:

١ - لاحظت اللجنة مع الارتياح استمرار البلدان النامية في إصلاحات السياسات التجارية والتكيف الهيكلي وارتأت ضرورة مواصلة هذه الجهود بما يتفق مع الاحتياجات التجارية والمالية والانمائية لهذه البلدان . وفرص نجاح هذه الإصلاحات أكبر اذا ما صُمِّمت في إطار جهود وعمليات أوسع للإصلاح الاقتصادي . ويقر المجتمع الدولي بالتكلفة

الاجتماعية الكبيرة التي قد تنشأ في عملية الإصلاح ، ولذا ينبغي لبرامج الإصلاح أن تتضمن مكونا اجتماعيا وأن توفر شبكة أمان مناسبة ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات الاجتماعية الضعيفة .

٣ - ويوفر تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس أفكارا متبصرة عن سير برامج الإصلاح ، ويمكن للتعاون التقني المساعدة في تحسين تصميم وتنفيذ هذه البرامج .

٣ - وأُقر بأن تحرير التجارة أداة هامة لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين تخصيص الموارد والنمو في كل البلدان .

٤ - وكان هناك توافق في الآراء على ضرورة دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود في البلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا ، وبصفة خاصة من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وزيادة تدفقات الموارد المالية وتخفيف الديون . وقد تزايد توجيه التغييرات في السياسة التجارية في البلدان النامية نحو التحرير ، مما يسهم في توسيع التجارة العالمية ويعزز إمكانيات التصدير وآفاق النمو لكل البلدان .

٥ - وسيكون توصل جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سريعا إلى محصلة ناجحة متوازنة أمرا بالغ الأهمية لمستقبل النظام التجاري العالمي ومتابعة الإصلاحات الاقتصادية بنجاح .

٦ - وأُعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي والاتساق المتبادل بين السياسات الحكومية شرطا مسبقا أساسيا لنجاح إصلاحات السياسات التجارية .

٧ - وكان الاعتقاد أن الدعم الدولي ينبغي أن يسمح بتعدد النهج نحو إصلاحات السياسة التجارية ، مع المراعاة التامة لحالات البلدان المحددة والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٨ - ورأت اللجنة أن تنمية الموارد البشرية ، ولا سيما التعليم ، تشكل مكونا أساسيا لدعم القدرة على المنافسة دوليا وأنه ينبغي أن تصحبها التكنولوجيا والتدريب المهني وتعزيز قدرات أصحاب المشاريع والابتكار . وتتطلب تنمية الموارد البشرية دعما خارجيا كبيرا ولا سيما في أقل البلدان نموا .

٩ - ويمكن لتكثيف التعاون بين البلدان المتقدمة والنامية وبين شركاتها في مجالات التنمية التكنولوجية والاستثمار الأجنبي المباشر الاسهام اسهاما كبيرا في تعزيز القدرة على المنافسة دوليا وتوسيع الصادرات .

١٠ - واتفق على ضرورة قيام الأونكتاد ، للفقرة ٥٣ من التزام كرتاخينا ، بالنظر ، في حدود الموارد المتاحة ، في تحديد ومعالجة قضايا التجارة والتنمية الرئيسية الناشئة ، بما في ذلك منظور للإنذار المبكر في عالم سريع التغير . وأشير بأن يتناول المجلس ، في دورة تنفيذية ، النهوج الممكنة في هذا الشأن ، كما أشير بأن يُطلب من الأمين العام للأونكتاد إعداد الوثائق اللازمة مستعينا بالخبرة الفنية الرفيعة في هذا المجال . وينبغي للأونكتاد في قيامه بهذه الولاية أن يراعي أعمال المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة مراعاة تامة تأمينا لاتسام كل الأنشطة بطابع التساند والتداعم .

١١ - وينبغي لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية متابعة أعماله فيما يتعلق بالسياسات والقواعد لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية بغية تشجيع المنافسة وتعزيز أداء الأسواق على الوجه المناسب وتخصيص الموارد بكفاءة وتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية .

١٢ - وفي إطار برنامج العمل الذي اعتمده الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية ، تُدعى البلدان المشتركة إلى منح الاهتمام المناسب لجوانب دعم إصلاحات البلدان النامية في عروضها القطرية .

١٣ - ونوقش الاقتراح بشأن دراسة الآليات السعرية القائمة على أساس السوق باعتبارها وسيلة تساعد في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، وارتأت بعض الوفود أنه لم يكن لديها الوقت الكافي للتوصل إلى وجهة نظر بشأن هذا الاقتراح أو للتمعن فيه . ولذا اتفق على أن تواصل الأمانة بلورة الاقتراح على أن ينظر فيه المجلس في الجزء الأول من دورته الأربعين .

١٤ - كما أشير بمواصلة دراسة السياسات الوطنية في البلدان النامية وتدابير الدعم الخارجي المناسبة لتأمين نجاح إصلاحات السياسات التجارية في الأجل الأطول .

- - - - -